



منشورات جامعة اليرموك
مصادرة البحث العلمي
والدراسات العليا

العلاقة بين النفقات ومقدار الزكاة في الزروع والشمار

احمد الممد

جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن

مستق من

البحاث اليرموك

د سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية

الجلد الثاني عشر ، المصد الرابع ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٢٥ - ٢٥١
جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك ١٩٩٦

الملاحة بين النفقات ومقدار الزكاة في الزروع والثمار

تاريخ قبوله ٢٩/٧/١٩٩٥

تاريخ استلام البحث ١٩٩٤/١١/٩

أحمد السعد*

جامعة اليرموك، إربيد، الأردن

ملخص

جاء هذا البحث لدراسة مسألة الملاحة بين النفقات ومقدار الزكاة الواجب في الزروع والثمار، هل تخضع النفقات من المحصول ويعد ذلك تؤخذ الزكاة أم أنها لا تخضع ؟

والقها، في هذه المسألة رايان: رأي رآه معظم الفقهاء وهو عدم خصم النفقات على الزروع. ورأي رآه بعض السلف ومن أن النفقات والدين التي تحكمها صاحب الزرع من أجل زرعته تخضع قبل دفع الزكاة، يأخذ بهذا الرأي جمهور العلماء المعاصرين، حيث قالوا إن الذي عليه بين يكون مستحقاً الزكاة، فكيف تؤخذ منه ومن أمثلها.

وتم مناقشة أدلة الفريقين، ثم الرد على دليل القائلين بعدم خصم النفقات، وتوجيه الرأي القائل بخصم النفقات لا يترتب عليه من تقرير الإمكانات لتحسين مستوى الدخل، وزيادة المحصول وبالتالي يزيد من نصيب الفقراء والمساكين، فقد وردت آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين تنص على هذا الرأي.

وشمل البحث دراسة مبدئية تمثلت باستبانة زُعت على المزارعين في محافظة إربيد، جاءت النتائج مؤيدة للرأي القائل بخصم النفقات عند احتساب الزكاة.

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٦.

* استاذ مساعد في قسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربيد، الأردن.

ومدار الحديث في البحث هنا حول النفقات الانشائية. أما النفقات الأخرى، فالنفقات الشخصية وفق الحد المعتاد فهذه بانفاق تخصم تلقائياً لأنه سينتقل على نفسه سواء نزع أم لم يندع، ومثل ذلك النفقات المعالية أيضاً.

أما النفقات الاجتماعية، فهذه تتناولها الحديث "خففوا في الغرض فإن في المال الصرية والهطية" وفي رواية الأكلة. وغيره من الأدلة التي استند إليها القائلون بتخصم النفقات، التي سيرد ذكرها عند عرض آراء الفقهاء وأدلتهم. وتفيد هذه الأدلة بتخصم النفقات الاجتماعية.

أما النفقات الانشائية، فقد اعتبر الشارع مثلاً نفقات السقي في الزرع والثمار، ونفقات الملق في الماشي، ويبدو أنه غرض النظر من النفقات الأخرى، ربما كان غرضه تحقيق الاقتصاد في الزكاة جباية وصرفاً.

فبنتج هذه المسألة في بطون كتب الفقه، رأينا أن جمهور الفقهاء قد أفتى بعدم جواز خصم هذه النفقات، وتتخذ الزكاة من الناتج الكلي، فقلت هل حقيقة أن الإسلام لا يراعى مبدأ الكلفة؟ ولأن هؤلاء الفقهاء عاشوا في عصرنا هذا لتغير رأيهم في هذه المسألة حيث أصبحت النفقات تشكل عيلاً ثقيلاً على صاحب الزرع، فقد تأثني على ثلثه أو ربعه وأحياناً نصفه، نظراً لزيادة تكلفة الأيدي العاملة، واستخدام الوسائل والنفقات الحديثة.

ولما بحث الشارع الحكيم أحكام الزكاة في الزرع والثمار، حدد نصيبها بخمسة أسبق (والرسق = ٦٠ صاعاً، والصاع = ٢,١٧٦ كغم)^(٣). والتي شرط حولان الحول من الشروط العامة، فقد جاء في الحديث "ليس فيما دون خمسة أسبق صدقة" (مسلم ج ٦٧٣/٢، البخاري ج ١/٢٤٤)^(٤). وقال تعالى ﴿وكلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده﴾ (الأنعام ١٤١).

وعند إعادة النظر في هذه المسألة، تقف عند اعتبار مبدأ الكلفة التي من أجلها خفف الشرع الزكاة إلى النصف مقابل السقي بالآلة أو بالنفخ، أخذين بالاعتبار الجهد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فإن الزكاة ركن أساسي في الإسلام، تمثل النظام الاجتماعي للأمة الإسلامية في جانبها المالي، وهي عبادة مفروضة تبنى على شروط كبرى المبادئ، وقد بحثت كتب الفقه القديمة والحديثة هذه الشروط بالتفصيل، واكتفى هنا بسردها فقط، وهي: بلوغ النصاب وحولان الحول، والسلامة من الدين، وإزالة التام، ونماء المال أو قابليته للنماء، وزيادة هذا المال المركزي عن الصوائج الأصلية للمسلم.

وقد بينت الشريعة الإسلامية الأحكام التفصيلية لكل نوع من أنواع المال الخاضعة للزكاة، سواء كان من الفقيرين أو الانعام أو عروض التجارة، أو الزرع والثمار، وغيرها. ولا يخفى على ذوي الاختصاص أن فروع الزكاة كثيرة، وما زالت الجزئيات أو الفروع تحتاج إلى بحث جديد وإعادة نظر في ضوء المستجدات وتغير الأحوال.

ومن هذه المسائل ما يتعلق بالعلاقة بين النفقات ومقدار الزكاة الواجب في الزرع والثمار. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تخصم هذه النفقات من المحصول وبعدها تؤخذ الزكاة؟ أم أنها لا تخصم، ويُدفع صاحب الزرع أو الثمر الزكاة من جميع المحصول، حتى لو استدان من أجل ذلك؟

والنفقات أنواع

- ١- شخصية: ما يتفقه المزارع على نفسه.
- ٢- عائلية: ما يتفقه المزارع على أهله ومن يعول.
- ٣- اجتماعية: ما يطعمه المزارع للغير وما يأكله الغير من الزرع أو الثمر كالملاحة وغيرهم.

٤- انشائية: بما يتفقه المزارع على الزرع أو الثمر من أجل تحسينها وزيادة إنتاجها ونامائها، كالسقي والعطف والسماد والتقليم وغير ذلك.

الملاحة بين النفقات بمقدار الزكاة في الزرع والثمار

مراجعة للقطرة من حيث حب التملك، وهذا لا يتحقق إلا إذا توفر حداً أدنى منه.
(المصري: ١٠).

فهذا ما دعاني إلى بحث هذه المسألة، محاولاً جهدي الوقوف على جميع آراء الفقهاء في ذلك وأدلتهم، عمدت إلى عرض هذه الأدلة ومناقشتها، فحصرت هذه المسألة في رأيين، ناقشت أدلة كل رأي، ثم شككت رأياً راجحاً منهما مزيداً ذلك بأسباب الترجيح، راجياً من الله التوفيق واطلب من الله سبحانه المغفرة إن أخطأت.

آراء الفقهاء

من خلال تتبعي لأقوال الفقهاء في حكم هذه المسألة، وجدت أن معظم الفقهاء قالوا بعدم جواز خصم النفقات على الزرع والثمر، وأنه لا أثر لها في مقدار الزكاة الواجب فيها. ولم يخالفهم في ذلك إلا بعض الفقهاء من الصحابة والتابعين المتأخرين والمحدثين.

المطلب الأول: المتأثرون بعدم خصم النفقات

وهو قول جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية). وهو قول للأزاعي وأهل الحجاز وخاصة أهل العراق.

ومطامير، لا تخصص النفقات عند احتساب الزكاة، بل تؤخذ من جميع الخارج من الأرض، ولا تسقط الديون التي تحملها من أجل الزرع والثمر، ولا ما دفعه أجره للأرض أو للعالم حتى أنه إذا أكل منها أو أهدى أو أطعم قبل جمع المحصول يُحتسب عليه، وتجب فيه الزكاة ولو من ماله الخاص، وإن لم يبق منها شيء بعد دفع النفقات والتكاليف. (الكاساني: ٦٢/٢، الحطاب: ٢٨٢/٢، الشربيني: ٢٨٦/١، البهوتي: ٢٠٩/٢، ابن حزم: ١٤/٤، ٦١).

أدلة هذا الرأي

استدلوا بحديث واحد فقط، ووجهها هذا الحديث توجيهات متفاوتة في الفاظها. وهذا الحديث ورد بروايات متعددة ويطلق متعددة في كتب السنة، اكتفي هنا بذلك رواية

الذي يتطلبه هذا السقي والتكاليف التي يتحملها صاحب الزرع. مما يؤثر بالتالي في بحث هذه المسألة.

وببدأ التكليف بقدر الحاجة، أشار إليه الشرع في كثير من المواطن من كتب الله عز وجل بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَكُفِ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) وقوله تعالى: ﴿وَأَخْذُ الْعَفْوَ﴾ (الأعراف: ١٦٩)، وقوله عز من قائل: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾. (البقرة: ٢١٩).

والعفو فضل المال الزائد عن الحاجة. وهذا الببدأ مطبق في جميع التكاليف المالية الإسلامية زكاة وخراجاً وغير ذلك. قال علي بن أبي طالب: (إنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو، أنصري ما العفو الحاجة). (ابن زنجويه: ١٦٧ / ١).

ومراجعة لهذا الببدأ شرع النصاب، واعتبرت الصائغ الأصلية وعروض القنية، وجرى التخفيف في الخرص في زكاة الزروع والثمار. واختلفت المعدلات بين ٢/٥ و ٨/١٠، بحسب ما طبقت عليه، هل هو أصل وبناء أم نساء فقط. كما اختلفت المعدلات باختلاف الزمن والنفقات كما في الزروع والثمار ٥/١٠ للمسقية و ١٠/١ للبيعية. (المصري: ٩).

وهذا ما أشار إليه السرخسي: "لكثرة المؤنة تأثير في نقصان الواجب". والواجب: العمل (السرخسي: ٤ / ٢٣).

وهذا يفيد أن ارتفاع الكلفة في بعض الأموال يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الزكاة عنها أو إلى حطبها عنها بالكية، تشجيعاً وتخفيفاً عن أصحابها. (المصري:)

كما أن الزكاة التي تقوم على فكرة النصاب الحولي تؤخذ من الرصيد المتبقي بعد الاتفاق الشخصي والعائلي والاجتماعي.

ويجدر الانتباه إلى أن الفضل عن الحوائج الأصلية المشروعة لا بد أن يمثل نصيباً حتى يركب، وهذا معناه في الحقيقة أن النصاب عبارة عن إبقاء شيء للانفاق المستقبل، والصوائغ الأصلية اسقاط شيء للانفاق الماضي. وهذا يعني أن الشارع يراعي النفقات الماضية والمستقبلية والحاضرة داخلة في المستقبلية - ولا يفرض الزكاة على مال قليل،

ورد في فتح القدير مناقشة ابن الهمام لمن يقلل: يجب النظر الى قدر قيم المون فيسلم له بلا عشر، ثم يعشر الباقي، لأن قدر المونة بمنزلة السالم له يعوض، كأنه اشتراه. فيقول: ألا يرى أن من زرع من أرض معصوية سلم له ما غرم من نقصان الأرض وطالب له كأنه اشتراه. ولنا قوله عليه السلام: فيما سقي سيماً ففيه العشر، وفيما سقي بالنضج ففيه نصف العشر. أنه حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المونة، فلا معنى لرفعها. (ابن الهمام ٢/٢٥٠).

وقال الزيلعي بمثل ما قاله ابن الهمام وزاد بعدهما: إذ لو رفعت المونة لكان الواجب واحداً وهو العشر، لأن الاختلاف في المونة لا يبقى بعد رفعها، لأن الباقي حاصل بلا عرض فيها. (الزيلعي ١/٢٩٤).

وجاء في البحر الرائق قريباً مما ذكر سابقاً عن فقهاء الحنفية، ثم قال: إن النبي صلى الله عليه وآله أطلق في الحديث الواجب في زكاة الزروع والثمار، فشمّل ما فيه العشر وما فيه نصفه، فيجب اخراج الواجب من جميع ما أخرجته الأرض عشر أو نصفاً، إلا أن ما تكفه أخذه بلا عشر أو نصفه، ثم يخرج الباقي كما توهمه بعض الناس. (ابن نجيم ٢/٢٥١).

وقد جمع ابن عابدين كل ما سبق من أقوال الفقهاء، ثم أخذ يعلل ما ذهبوا إليه بقوله: ولأنه عليه السلام حكم بتفاوت المونة، ولو رفعت المونة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي، ولأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمونة، والباقي بعد رفع المونة لا مونة فيه، فكان الواجب دائماً العشر، لكن الواجب قد تفاوت شرعاً، فعلما أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج، وهو القدر المساوي بعض المونة. (ابن عابدين ٢/٢٣٧).

قال المسيرقي: وظهر أنها إذا كانت جزءاً من الطعام أن تجعل كالهالك، ويجب العشر في الباقي لأنه لا يقدر أن يتولى ذلك بنفسه، فهو مضطر الى اخراجه، لكن ظاهر كلامهم على الإطلاق، (ابن عابدين ٢/٢٣٨).

واحدة، لأن بقية الروايات قريبة منها جداً مع تغير طفيف في اللفاظ. ونص الحديث: ما سقته السماء ففيه العشر، وما سقي بغرب أن داليه أن سانية ففيه نصف العشر^(٣). (مسلم ٢/٦٧٥، البخاري مع الفتح ٣/٣٤٧).

وجه الدلالة من هذا الحديث: قال أصحاب هذا الرأي: أن النبي صلى الله عليه وآله أوجب العشر أن نصف العشر مطلقاً عن احتساب هذه التكاليف والنفقات، ولم يشر الحديث اليها، لذا لم يكن لرفعها معنى، لأن رفعها يستلزم عدم التفاوت النصوص عليه وهو باطل.

فالنتي عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المونة، ولو رفعت المونة لكان الواجب واحداً، وهو العشر دائماً في الباقي، لأنه لم ينزل -إلى نصفه- إلا للمونة. والباقي بعد رفع المونة لا مونة فيه، فكان الواجب دائماً العشر. لكن الواجب قد تفاوت شرعاً، فعلما أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج، وهو القدر المساوي للمونة أصلاً. (ابن عابدين ٢/٣٧٧).

فخلاصة استدلالهم، أن الشرع أسقط نصف العشر فيما سقي بآله أو غيرها مقابلة للمونة والنفقات التي يتحملها صاحب الزرع والمشر.

فكان هذا الحديث دليلهم الأوضح، وتركزت أقوالهم من خلاله، وجاء توجيههم له قدراً مشتركاً بينهم، وهو أن نصف العشر اسقط من أجل المونة والكلفة. وتحقيقاً لما قالوا: أورد لكل مذهب فقهي من أصحاب هذا الرأي، ما نصت عليه كتب المذهب المعتمدة في هذه المسألة.

(٩) المذهب الحنفي

قال الكاساني في البائني: ولا يحتسب لصاحب الأرض ما أنفق على الملاحة من سقي أو عسارة أو أجر الحافظ أو أجر العمال أو نفقة البقر. (الكاساني ٢/١٢٧).

وجاء في الهداية: بكل شيء أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب منه أجر العمال ونفقة البقر، لأن النبي صلى الله عليه وآله حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المونة، فلا معنى لرفعها. (المرغيباني ٢/٢٥٠).

يحسب كل ما أكل منه أو أعلفه أو استأجر به في عمله لوجب ذلك عليه في ماله. (ابن رشد ٤٧٩).

قال ابن المازن: وكذلك ما تصدق به إلا أن يكون ذلك كله تافهاً يسيراً. (ابن رشد ٤٧٩).

وقد قيل: إنه ليس عليه أن يحصى ما أكل منه أو تصدق به وهو فريك، أو قيل أن ييس لقوله عز وجل: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾. وهو مذهب الليث بن سعد وأما ما أكل منه بعد ييسه، أو أعلفه فلا اختلاف في أنه يجب عليه أن يحصى. (ابن رشد ٤٨٠).

(٣) الذهب المشافعي

تكاد تنفق الروايات في معظم كتبهم على قول واحد وهو: أن مؤنة الجفاف والتصفية والجذاز والحمل والحصاد، وغيرها مما يحتاج إليه الزرع، هي على المالك لا من مال الزكاة، وإن أخرجت منه لزوم المالك زكاة ما أخرجته من خالص ماله.

قال النووي: ولا خلاف في هذا عندنا، ثم قال: وحكي صاحب الحاوي عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: تكون المؤنة من وسط المال، ولا يختص بحملها المالك لأن الفقهاء لأن المال للجميع فوزعت المؤنة عليه. فقال صاحب الحاوي: وهذا غلط، لأن تأخير الأداء عن وقت الحصاد إنما كان لتكامل المنافع وذلك واجب على المالك والله أعلم. (النووي ٤١٧).

(٤) الذهب الحنبلي

فقد ورد في كتبهم روايات متشابهة ومتعارفة تفيد عدم احتساب المؤنة من مال الزكاة، فقالوا: لا يؤثر حفر الأنهار والسواقي في نقصان الزكاة، لأنها تكون من جملة إحياء الأرض، ولا تتكرر كل عام، ولا يؤثر احتياجها إلى ساق يسبقها ويحول الماء في نواحيها لأن في ذلك لا بد منه في كل سقي، ولا يؤثر أيضاً مؤنة تنقيتها - أي تنقية

(٥) الذهب المالكي

جاء في شرح الخرشي على مختصر خليل: ونصف العشر واجب في كل ما ذكر أنه سقي بالآلة كالسلايب والأبدي، ويدخل في الآلة النفاطات من البحر، ولا فالعشر. ولو اشترى السبيع وانفق عليه لعموم قوله ﷺ: "فيما سقت السماء". (الخرشي ١٧٠).

قال ابن يونس: سئل ابن حبيب عن الزرع يعجزه الماء، فيشتري صاحبه ما يسقيه به كيف يزيكه؟ قال: يخرج عشره. قال ابن يونس: قال بعض فقهاءنا: وهذا عدل، لأن الحثيث إنما فرق بين النضج والسواقي من أجل إخراج الثمن للأجراء. قال ابن يونس: وينبغي على هذا القياس في عمل الكروم ومشقتها أن يخرج نصف العشر، لأن ذلك أشد من السقي وأكثر تمباً ونفعاً، ولو قاله قائل لكان صواباً. (الحطاب ٧٨٢/٣).

وجاء في شرح منيع الجليل على مختصر خليل: ولو اشترى الماء للزرع أو انفق عليه في أجرائه من أرض مباحة إلى أرضه، فيزكي العشر لقلة الثمن والنفق غالباً، وأشار به (لو) إلى القول بركائه بنصف عشره إن اشترى السبيع أو انفق عليه. (عليش ٣٣٨/١، السوسقي ٤٤٩/١).

وقال ابن عرفة: والواجب عشر ما شرب دون كلفة ومؤنة كالسبيع والخلر، وما شرب بعورقه. ونصفه إن شرب بدالية أو غرب. (عليش ٣٣٨/١).

ونكر ابن رشد قولاً للأمام مالك: فيما أكل الناس من زرعهم وما يستأجرون به مثل القنعة - التي يطلى منها حمل الجمل - بالقنعة. أرى أن يحسبوا كل ما أكلوا واستحصلوا به، فيحسب عليهم في العشر إذا أخذ منهم، وأما ما أكلت منه السواقي إذا كانت في الدرس فلا أرى فيه شيئاً. (ابن رشد ٤٧٩ ص ٢).

قال ابن رشد: وهذا كما قال، لأن الزرع إذا أفرك فقد وجبت فيه الزكاة، العشر أو نصفه حباً مصفى، وتكون النفقة في ذلك من ماله، لقوله ﷺ: "فيما سقت السماء والعيون واليمل العشر، وفيما سقي بالنضج نصف العشر". فعلى صاحب الزرع أن

ومعناه: تخصم النفقات والدينون التي تحصلها صاحب الزرع من أجل زرعها، ولا يحسب عليها زكاة.

أدلة هذا الرأي،

١- ما أورده أبو عبيد في الأموال عن مكحول قال: كان رسول الله ﷺ إذا بيعت الخرامن قال: خففوا فإن في المال العربة والوطية^{٣١}. وزاد في نص آخر: والاكلة^{٣٢} (أبو عبيد ص ٦١١). فهذا النص يفيد خصم ما يقدمه الزارع من عطايا وميات، وما يأكله المارة من أبناء السبيل وغيرهم، عند احتساب الزكاة، وفي هذا ما يفيد التخفيف عن صاحب الزرع، فمن باب أولى أن يخصم ما تحمله على الزرع من نفقات ودينون.

٢- ما روي عن سهل بن أبي حنيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا خرصتم فخذوا ولعوا الثالث، فإن لم تدعوا الثالث فدعوا الربيع"^{٣٣} (أبو داود ٢٥٩/٢ رقم ١٦٠٥، والنسائي ٤٢/٥). فهذا توجيه آخر من النبي عليه الصلاة والسلام بتقليل المال الذي تؤخذ منه الزكاة، والاشارة إلى الثالث أو الربيع، لأنه غالباً ما يساوي مقدار ما يتبقى على الزرع، وهذا اشارة إلى اعتبار النفقة عند احتساب الزكاة.

٣- ما ورد في الاثر عن سهل بن أبي حنيفة أن مروان بعثه خارصاً للنخل فخرص مال سعد بن أبي سعد سبعمائة وسق، وقال: لولا أنني وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته تسعمائة وسق، ولكني تركت لهم قدر ما يكون. (أبو عبيد ص ٥٨٦، ابن حزم ٢٦٠/٥). فكان تقدير الخارص أخذاً بالاعتبار ما يحمله الزرع مع يأكله صاحبه ويطعمه الغير.

٤- روى أبو عبيد عن إبراهيم بن أبي عبلة أنه قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف عامه على فلسطين: من كانت في يده أرض يجزيها من المسلمين أن يقبض جزيتها، ثم يأخذ منها زكاة ما بقي بعد الجزية. (أبو عبيد ص ١١٤).

٥- روى يحيى بن آدم عن سفيان الثوري أنه قال: فيما أخرجت الخراجية، أرفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها. (أبو آدم ص ١٦٣). فهذان

الانهار والسواقي - ولا ما استدانته لمؤنة حصاد أو درس، وينبغي حمل ذلك على ما استدانته قبل وجوب الزرع والشر، ولألا فلا. (ابن مطيع ٤٢٠/٢)

وعد الحناية كل ذلك بمثابة المهرط للأرض فيلغظ حكمه، بحيث أن مؤنة خفية فلا تحمل على المحصول، ولا تنقص بها الزكاة، واعتبروا هذه المؤنة نادرة. (ابن مطيع ٢/٣٤٦).

فقد ورد في منتهى الارادات: من كان عليه دين، ولو كفارة ونحوها، أو زكاة غنم عن ابل إلا ما كان بسبب ضمان، فإن ذلك لا يؤثر في نقص النصاب في الزرع والثمار (ابن النجار ١٨٩/١) أي أنه لا يجوز خصم الدين الذي على صاحب الزرع من المحصول قبل احتساب الزكاة.

(٥) المذهب الظاهري

فقد جاء في المحلى: ولا يجوز أن يعد الذي له الزرع والشر ما أنفق في حرق أو حصاد أو جمع أو درس، أو تزييل أو جدار أو حف أو غير ذلك، فيسقطه من الزكاة، سواء تداين في ذلك أو لم يتداين، أنت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الشر أو لم تات. (ابن حزم ٣٦٤/٤).

قال أبو محمد: أوجب رسول الله ﷺ في التمر والبر والشمير الزكاة جملة إذا بلغ الصنف منها خمسة أوسق فصاعداً، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع وصاحب النخل، فلا يجوز اسقاط حق أوجبه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة. (ابن حزم ٣٦٤/٤)

المطلب الثاني، القائلون بخصم النفقات

وهو قول بعض السلف كابن عباس وابن عمر وعطاء وطاوس ومكحول، وهو قول للأمام ابن حنبل، وقال به الإمام جعفر الصادق والزيدي وطائفة من أهل العراق، (الشوكاني ٤٢٧/٢) (أبو عبيد ص ٦١١).

ونذكر أيضاً رأياً للشيخ الهمداني صاحب كتاب الجواهر يفيد أن المشهور بين الفقهاء أنه لا بد من اعتبار النصاب بعد المؤنة، وذلك لأصالة براءة الذمة عن وجوب الزكاة فيما تقص بعد اخراج المؤنة عن النصاب. (محمد جواد مغنیه ٨١/٨)

وقالت الزينية: لا تجب على صاحب الزرع زكاة ما خرج في المؤن التي لا يتم الحصاد والنباس إلا بها. وليس له أن يخرج مؤن الحرث والسقي والبذر ونحوها، إنما يركب ما دخل في ملكه بعد حصاده ونباسه. (ابن قدامة ١٣٦/٢)

وقد جاء في المغني أن الإمام أحمد قال: من استدان ما أنفق على زرع، واستدان ما أنفق على أهله، احتسب ما أنفق على زرعه دون ما أنفق على أهله، لأنه من مؤنة الزرع (ابن قدامة ١٣٦/٢).

وأورد ابن قدامة روايتين عن أحمد: أحدهما تتفق مع قول ابن عباس، والثانية تتفق مع قول ابن عمر. (ابن قدامة ١٣٦/٢).

وحكى عن الإمام أحمد بأن الدين كله ينفع الزكاة في الأموال الظاهرة، فعلى هذا يحسب كل دين عليه، ثم يخرج العشر مما بقي أن بلغ نصاباً، فمتنع الدين من وجوب الزكاة، كالأموال الباطنة، لأنه دين فمتنع وجوب العشر، كالخراج وما أنفقه على زرع. والفرق بينهما على الرواية الأولى، أن ما كان من مؤنة الزرع فالحاصل في مقابلته يجب صرفه إلى غيره، فكله لم يحصل. (ابن قدامة ١٣٦/٢).

وعلق الشيخ محمد أبو زهره على هذا فقال: ويستفاد من هذا الكلام في ثلاثة أمور:

١- أن دين الأموال الباطنة وهي التقود وعروض التجارة يحتسب من نصابها لأنها تقود أو تقدر بتقود، والدين من قبيل التقود غالباً، فيحتسب منها فيكون الباقي هو النصاب.

٢- الدين التي تستدان في الانفاق على الزرع أو النعم يجب أن تحتسب من زكاتها عند من يقدرون لها نصاباً، فالنصاب يجب أن يكون هو الفائض مما خلص

النسان فيها إشارة إلى خصم الضريبة على الأرض عند احتساب الزكاة، ولا ينظر إلى النصاب إلا بعد خصمها، فإن اكتمل النصاب وجبت الزكاة ولا فلا.

٦- ونذكر يحيى بن آدم رواية عن وكيع عن اسماعيل بن عبد الملك قال: قلت لعطاء: الأرض ازدهاء؟ قال: أرفع نفقتك ذلك ما بقي. (ابن آدم ص ١٦١). فهذا نص صريح خصم النفقة من مال الزكاة قبل تقديرها.

٧- ورد في الخراج ليحيى بن آدم رواية عن السائب بن يزيد قال: سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليقصه، وزكوا بقية أموالكم. (مالك: ص ١٦٨، حديث ٥٩٢). وهذا أيضاً نص يفيد خصم ما يتحصله الزارع من دينون على زرع، ثم يركب ما بقي. لأن النص فيه عموم يشمل جميع الأموال وما يتعلق بكل مال منها من دينون.

٨- ما أورد أبو عبيد عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال: في الرجل يستدين فينطق على أهله وأرضه. قال ابن عباس: يقضي ما أنفق على أرضه وقال ابن عمر: يقضي ما أنفق على أرضه وأهله. (أبو عبيد ص ١١٢). فاتفق ابن عباس وابن عمر على خصم ما يتفق على الأرض من أجل الزرع والشتر وذاك ابن عمر بجواز خصم ما يتفق على أهل الزارع.

وقالت طائفة من أهل العراق بمثل ما جاء عن ابن عمر وعطاء وطاوس ومكحول (الأموال ص ١١٢).

وقد أورد الاستاذ محمد جواد مغنیه نصاً عن الإمام جعفر الصادق يدل على خصم النفقات عند احتساب الزكاة حيث قال: إنما يجب اخراج الزكاة بعد تصفية الحب وتخفيف الثمر بحيث يضبط الكيل والوزن، وبعد اخراج ما يأخذ السلطان، وبعد اخراج المؤن والتكاليف بكاملها، أي أن ما يأخذه السلطان وما يصرف على الحصول من النفقات لا يتحصله المالك وحده، ولا ينفق زكاته من ماله، وإنما هو على مجموع الناتج والحصول. (محمد جواد مغنیه ٨١ / ١).

ونذكر ابن العربي في شرح الترمذي هذه المسألة، وذهب إلى أن الصحيح أن تحط ونرفع من الحاصل، وأن الباقي هو الذي يؤخذ عشره، واستدل لذلك بحديث الرسول ﷺ: "دعوا الثلث أو الربع" وأن الثلث أو الربع يعادل قدر المئوية تقريباً، فإذا حسب ما يملكه رطباً وما ينقعه من المئوية، تخلص الباقي في ثلاثة أرباع أو ثلثين، قال: ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب". (ابن العربي ١٤٤/٣)

ومعنى هذا الكلام: أنه لا يجمع بين ترك الثلث أو الربع الذي جاء به الحديث، وبين حط المئزر والنفقات، وطرح قدرها من الحاصل، فإنها داخله في الثلث أو الربع المتروك غالباً.

وبمقتضى كلامه أنها إذا زادت عن الثلث تحط أيضاً، وأن ذلك يعمل به في كل زرع وثمر سواء أكان يخص أم لا؟ (القرضاوي ٣٩٦/١)

وعلى هذا نجد أن الشيخ القرضاوي ذهب إلى ترجيح الرأي القائل باسقاط الزكاة عن النفقات، وذلك لسببين: (القرضاوي ٣٩٦/١).

١- أن للكفة والمئوية تأثيراً في نظر الشارع، فقد تقلل القدر الواجب كما في السقي بالة، جعل الشارع فيه نصف العشر، وقد تمنع وجوب الزكاة أصلاً كما في الانعام المطروقة طوال العام أو أكثره. فلا عجب أن تؤثر في اسقاط ما يقابلها من الخارج من الأرض.

٢- حقيقة النساء هو الزيادة، ولا يعد المال زيادة وكسباً إذا كان قد أنفق مثله في الحصول عليه، ولهذا قال بعض الفقهاء: أن قدر المئوية بمنزلة ما سلم له بوض، فكانه اشتراه، وهذا صحيح.

مناقشة وتوجيه

من خلال النظر في أدلة كل فريق وتوجيهها، نلاحظ أن الدليل الوحيد للقائلين بعدم خصم النفقات هو حديث: "قيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بغرب أو سانية ففيه نصف العشر". وقالوا بأن هذا الحديث عين الواجب في الزرع والثمار على

لصاحبها، ولا يكون الفائض إلا بعد أن يستخلص ما أنفق عليها، والأكثرون من الفقهاء قدروا نصيباً للزرع والثمر، فيجب استخلاص ما أنفق عليها، ولا يحسب النصاب إلا بعد خصم ما أنفق في سبيلها وما لا يمكن أن ينتج إلا به.

٣- قول ابن عمر أن يحتسب من نصاب الماشية والزرع كل الدين سواء أكان ذلك الدين للاتفاق عليها، أو كان ديناً لغير ذلك. ووجه ذلك، أن الزكاة لكل الصدقات لا تكون إلا عن ظهر غني كما صرح النبي ﷺ: "لا صدقة إلا عن ظهر غني". (مسلم ٧١٧/٢، البخاري ٢٤٨/١). وكل بين سواء أكان للاتفاق على النماء أو على إمله، أو لسد الحاجات الأصلية له، يمنع من تحقيق النصاب إذا كان يتقصه، أي أكان نوع النصاب، سواء أكان نعماً أو زرعاً أو نقداً أو مروضاً. (أبو زهرة ص ١٢٩ - ١٣٠).

ويستفاد من هذا، أن كل ما ينفق في سبيل الزراعة يحتسب من النصاب، فلا يعد للرجل إلا ما يصفق بعد اسقاط هذه النفقات، فإذا اشترى سماراً أو اشترى ما يحارب به الآفات الزراعية، فإن ذلك يخصم، ولا يحتسب ما تجب فيه الزكاة إلا بعد اسقاط ما أنفق لنماء الزرع من سماد وحرث ورياس ومواد لحماية الزرع من الآفات، ويعد خصم هذا يكون الواجب هو نصف العشر، إن سقي بالة، وإن سقي بغير آلة فالواجب هو العشر.

وقد ذكر الدكتور حسين شحاته: بأن الفقهاء يرون جواز خصم الدين الذي يتحمله نصاب الزرع للاتفاق على الزرع من الناتج الإجمالي ثم يركي ما تبقى، وعلى ذلك: أن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وأن الذي عليه الدين يكون مستحقاً للزكاة، فكيف لا يخصم هذا الدين من ناتج الزرع والثمر. (حسين شحاته ص ١٢٤).

فقد سن الرسول ﷺ أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فتد على الفقراء، وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له، وهو من أهل الصدقة، فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهلها؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة، ومع هذا أنه من الغارمين، ويستحق الزكاة، إذن فقد أسوجبها من جهتين: (أبو زهرة ص ١٣٠).

الفلاحون عن الفلاحة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش. (ابن خلدون ٢/ ٧٣٤).

ولا يخفى ما عليه الواقع في عصرنا الحاضر من ارتفاع الكلفة على الزرع والثر، نظراً لاستخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة، من بيوت بلاستيكية واسمدة كيميائية وطبيعية والسقي بالتقطيط والرش والقنوات، وارتفاع اجرة الأيدي العاملة وغير ذلك، والتي قد تنامي كلفتها على ثلث الناتج أو يزيد في بعض الأحيان. فلو قلنا بعدم جواز خصمها، فإن هذا يرهق الزارع، بل قد يؤدي إلى امتناع الناس عن الزرع، والذي ينتج عنه عدم وفرة ما يحتاجه المجتمع الإسلامي من أوقات، مما يكون له أثر سلبي على الأمة الإسلامية.

وقد استدل الفريق الثاني بأحاديث تعارض هذا الحديث مؤداها التخفيف عن أصحاب الزرع والثر، وعدم تحلمهم ما لا يلزم شرعاً، لهذا طلب عليه الصلاة والسلام من الزراعيين تخفيف الخرص، وأن يتركوا لصاحب الزرع الثلث أو الربع ثم يأخذوا الزكاة من الباقي، وفي هذا إشارة إلى إعفاء ما يمكن أن يؤكل من الزرع أو يتفق عليه، فقدره عليه الصلاة والسلام بالثلث أو الربع، وهذا في الواقع يحقق العدالة للطرفين - صاحب الزرع والفقير - وهذا أدعى لأن تطيب نفس الغني بما يعطيه للفقير.

كما أنه وردت آثار كثيرة عن الصحابة والتابعين تنص على خصم النفقات والتكاليف من الزرع عند احتساب الزكاة، بل ونصت هذه الآثار على خصم الخراج الذي يدفع للسلطان، وخصم الدين، ليس فقط ما أنفقته على الزرع، أو استدانته لأجل ذلك، بل اسقاط الدين كلها، وذلك لأنه لا زكاة إلا عن ظهر غني، وقد جعل النصاب حداً للغنى واشترط الفقهاء لذلك سلامة المال من الدين. ولا أدري كيف تطيب نفس غني بالزكاة وهو مثقل بالدين؟ وكيف يكون مدنياً وغنياً في أن واحد؟ أي كيف يكون فقيراً وغنياً في وقت واحد؟ لأن من عليه دين لا يعد غنياً، مهما كان نوع المال الذي حصل عليه.

اطلاقه، ورأى أثر السقي بآلة، فذلك جعل فيه نصف العشر، ولم يشر إلى أثر المونة، لذا فلا يمكن لرفعها معنى، لأن رفعها يستلزم عدم التفات المصوم عليه وهو باطل. والرد على ذلك نقول: إن الحديث إشار إلى أثر الجهد المبذول والكلفة على مقدار الزكاة الغروض في الزرع والثمار، وذكر السقي كمثال على هذه الكلفة، لأنها كانت معروفة في عصر الرسالة، وقد تحتاج عملية السقي إلى مونة وإلى جهد ونفقة من صاحب الزرع، كحفر القنوات، وتخزين المياه، وعمل السدود، وحفر الآبار الارتوازية، ولا يخفى على أحد كلفتها العالية، لهذا اسقط الرسول ﷺ هذه المونة من الزكاة، ولا يعني عدم ذكره للنفقات الأخرى من سماء ودرس وجراد وتقنية وجمع، أنها لا تحسب، كما أنه لا يوجد دليل على عدم احتسابها، وإنما كل ما ورد هو اقوال للفقهاء، فهذه قابلة للاخذ والرد.

فلن علم صاحب الزرع أن هذه النفقات لا تحتسب بل يتحملها ولو من ماله الخاص، كما قال بعض فقهاء أصحاب هذا الرأي، فإنه في هذه الحالة سوف لا يهتم بمحصله بسماء أو تنقية أو غير ذلك. أمال قلنا باحتساب تلك من النصاب، فإنه سيبدل كل امكاناته لتحسين مستوى الزرع مما يؤدي إلى زيادة المحصول، وهذا بالتالي يزيد من نصيب الفقراء والساكين ويزيد أيضاً من المحصول، الذي يؤدي بالتالي إلى وفرة الانتاج وتحقيق الأمن الغذائي للفرد والمجاعة.

ونتنا لو قلنا بعدم خصم النفقات، لاخذ صاحب الزرع الآية " وأما حقه يوم حصاده على ظاهرها، وأعطى الفقير حصته من غير درس أو حصاد أو تدرية، ولا يخفى ما لهذا من كلفة على الفقير، لذلك قلنا بخصم هذه النفقات مصلحة للفقير لا تخصيصاً لها.

لأن المزارع إذا عرف أنه لا يتحمل النفقات، فإنه يحفزّه على الزراعة ويحاول زيادة انتاجه. أما إذا لم تخصم له النفقات فإنه يمتنع عن الزرع وتضيع مصلحة الفقير، وفي هذا يقول ابن خلدون: إن معظم الجباية هي من الفلاحين والتجار، فإذا انقبض

نسبة النفقات الى الانتاج الكلي في الزيتون هي	٢٩٪	ما بين الربع والثالث
ونسبة النفقات في الحبوب (القمح والشعير) هي	٦١٪	أي أكثر من النصف
وأما الخضروات فإن النسبة وصلت الى	٣٥٪	أي الثلث تقريباً.
والفراكة فإن النسبة وصلت الى	٤١٪	أي قريباً من النصف.
والبقليات فالنسبة تساوي	٣١٪	أي قرابة الثلث.

فمن خلال النسب المبينة يتضح لنا مصداقية وحكمة النبي ﷺ عندما كان يطلب من الخراص أن يدعوا الثلث أو الربع، لأن هذا الجزء المتروك هو مقابل ما يطعمه صاحب الزرع لغيره أو ما يطعمه لأهله وما يأكل هو منه، وهذا يمثل بديل الجهد المبذول الذي يتكبده صاحب الزرع.

وإذا كان الرسول ﷺ أشار الى كلفة السقي فقط، لأنها كانت هي الكلفة بالنسبة للزرع، وهي تحتاج الى جهد من المزارع لخفض الماء أو لبناء جدول أو شق ساقية. أما اليوم فالوسائل الحديثة هي التي تنجز العمل وهي مكلفة حقاً، وخاصة إذا كانت الأرض تحتاج الى حفر بشر ارتوازي ومد انابيب التقييط والبيوت البلاستيكية والالات وغير ذلك، وهذه الوسائل منها ما هو متجدد كل عام، ومنها ما ينتفع به لأكثر من عام، فهذه تحمل تكلفتها على الانتاج السنوي بنسبة السنين التي ينتفع منه فيها. فالإبار الارتوازي وشبكة التقييط والالات لضخ المياه يقابلها النضج والساقية والغرب والدالية والسانية التي وردت في أحاديث الرسول ﷺ وكل هذه التكاليف يمكن ان تقدر تقديراً كما هو الحال في الزرع الذي يقدم أساساً في الشرع على الخرص في التقدير أي التحمين.

وسأترك يبحثي هذا نموذجاً من ملخص الاستبانة.

ومن هنا جاءت توصية عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما لأصحاب المال بأن يؤثروا ما عليهم من دين، ثم إذا بقي ما يبلغ المصايب تؤخذ زكاته، واعتبر عمر بن عبد العزيز الخراج على الأرض الخراجية من النفقات التي تخصم من المال قبل احتساب الزكاة، وفي هذا دليل على جواز خصم الضرائب من الأموال في عصرنا الحاضر مما تناخذه الدولة، وأرى في ذلك ما يحقق العدالة ويرفع الضيق عن المسلمين، والله أعلم.

وقد أيد ما توصلت اليه مؤتمر الزكاة في السودان المتقد (١٩٩٤/٤/٢٥) فقد قرر خصم النفقات عن احتساب الزكاة الواجب في الزيداع والثمار.

وتفيداً لما توصلت اليه من ترجيح للرأي القائل بخصم النفقات عند احتساب الزكاة أعددت دراسة ميدانية تمثلت باستبيان وزعته على المزارعين، وحددت دراستي لمحافظة أريد، حيث شملت الدراسة منطقة الغور، وهذه تهتم بزراعة الفواكه والخضروات، ثم قرى المحافظة وركزت فيها على أصحاب الزيتون ومن يزرعون القمح والشعير أو أي حبوب أخرى، ومنطقة المدينة ذاتها أيضاً لمن يزرعون الحبوب.

وجهت هذه الاستبانات الى مجتمع محافظة أريد (مدينة أريد، قرى أريد، الغور) حيث ان منطقة المدينة والقرى تهتم بزراعة الحبوب والزيتون، ومنطقة الغور تهتم بالخضار والمحاصيل والفواكه، على الاغلب.

اشتملت الاستبانة على (١٤) فقرة وخمس عينات من الزراعة، وبعد أن جمعت الاستبانات التي زودت، فرغتها في استبانة جمالية، ثم قمت بتحليل هذه الاستبانة وأظهرت النسب لكل نوع من أنواع المزارع الزراعات، كم تشكل النفقات بالنسبة الى الانتاج الاجمالي، وعمدت الى خصم تكلفة السقي التي ورد نص الحديث باعتبارها عند احتساب النسب فكانت كالآتي:

المواش

(١) الغربية: الراوية التي يحمل عليها الماء، وهو دلو من جلد ثور. (ابن منظور ٢/ ٩٦٧).

الدالية: شيء يتخذ من خيزر وخشب يستقى به بحبال تشد في رأس جناح طوله. (ابن منظور ١٠٠٨/ ١).

السنائية: الناضجة، وهي الناقة التي يستقى عليها. (ابن منظور ٢/ ٢٢٥).

(٢) أورد هذا الحديث علماء الدين الهندي في كرز العمال، وذكره ابن عبد البر في التمهيد. وقال في الهامش قال في نيل الأوطان: في استناده ابن لهيعة - وهو ضعيف. ولكن يقوي هذا ما ورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر الخواص أن يخرصوا ويرفعوا عنهم قدر ما يكون، وقال هذا اسناد متفق على صحته. (ابن عبد البر ٤٧٢/ ٢). ودواه أبو داود في البراسيل من طريق مكحول كتاب الزكاة قال أبو داود: الصحيح الوطنية: من يغشى الأرض ويكفل منها. (أبو داود ١١٥).

رواه السنائي في كتاب الزكاة باب (كم يترك الخارص) من طريق محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن مسعود بن تيار عن سهل بن أبي حثمة به بطله.

قال: السندي تعليقاً على الحديث في الهامش: قال في فتح الباري قال: بظاهره

الليث واحد واسحق وغيرهم، وفهم أبو عبيد في كتاب الأموال أن القدر الذي يكتونه بحسب احتياجهم إليه. فقال بترك قدر احتياجهم. وقال مالك وسفيان لا

يترك لهم شيء وهو المشهود. (السنائي ٤٥/ ٥). ودواه احمد في مسنده، وأبو

داود في كتاب الزكاة باب في الخرص، قال أبو داود: الخارص يدع الثلث

للحرقة، وكذا قال يحيى القطان. (أبو داود ٥٠٤/ ١). (احمد ٤٤٨/ ٣). ودواه

الحاكم في المستدرک في كتاب الزكاة وقال فيه: حديث صحيح الاستناد. وقال

استبانة

تبين نسبة النفقات الى الناتج الكلي للزروع والثمار

نوع الزرع والثمار	مساحة الأرض بالذرع	الناتج الكلي	اجرة حراثته	اجرة خضاه أو لحاف	سماد وأسمدة	أعمال التقليب والتطريف	اجرة أيدي عاملة وآلات	اجرة نقل وتسويق	اجرة السقي والري	ضرائب ومصاريف أخرى	مجموع النفقات	نسبة الانفاق الى الناتج الكلي	ملاحظات
الزيتون	٢٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	٢١٧٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠	—	٢٢٥٠٠	٨٢٢٠٠	٢٩٪	
الحبوب	٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	٥٠٠٠	٨٤٠٠	٤٤٠٠	٨٠٠	٥٤٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠	—	٢٦٧٠٠	٦٣٪	إذا خصمنا قيمة التكاليف النفقات
السقي فان (القمح والشعير)										ب	٢٦٠٠٠		يكون هو الرقم (ب)
الخضروات	١١٥٠	٤٧٣٠٠٠	٦٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢١٠٠	١٠٤٠٠	٤٠٥٠٠	٦٦٨٠٠	٥٤٠٠	١	١٧٤٢٠٠	٣٧٪	
الفواكه	١٢٥٠	١٩٦٠٠٠	٤١٢٥	١٠٢٥٠	١٤٣٧٥	٩٦٨٧	٢٣٩	١٨٧٥٠	٨٢٧٥	١١٢٥	٩٨٦٢٥	٥٠٪	
البقوليات	١٠٥٠	٢٩٥٧٥	١٩٢٥	٢٥٠٠	١٤٢٥	—	٢٢٧٥	١٥٧٥	٢٨٠	١	١٠٩٩٠	٣٧٪	
										ب	١٠٨٠٠		

المصدر: استبانته وزعت على مزارعين في محافظة اربد كل في مجال زراعتة وكان عدد الاستبانات الموزعة على النحو التالي:

الزيتون: ٨٠ استبانته

الحبوب: ٦٠ استبانته

الخضروات: ٦٠ استبانته

الفواكه: ٦٠ استبانته

البقوليات: ٥٠ استبانته

المصادر والمراجع

ابن آدم: يحيى بن آدم بن سليمان القرشي ٢٠٢هـ. **الموازع** (دار المعرفة بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم البستي ٢٥٤هـ.

ابن حجر: **الإحسان بتروتيب صحيح ابن حبان**، علماء الدين بن علي بن ياليران الفارسي (دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧).

ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ٤٥٦هـ. **المحلى** (دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال - الشيباني ٢٤١هـ. **مسند الإمام أحمد بن حنبل** - دار الفكر).

ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ٢١١هـ. **صحيح ابن خزيمة** (المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية ١٩٩٢).

ابن رشد: الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي ٥٢٠هـ. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعميل تحقيق سعيد اعراب** (طبعة دار الغرب الإسلامي).

ابن زنجويه: حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله بن زنجويه أبو أحمد الأزدي النسائي ٢٤٧هـ. **الأموال** (مركز الملك فيصل للبحوث - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ١٢٥٢هـ، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر ٢٧/٢٠٢٧.

ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ٤٦٢هـ. **التمهيد لما في الومأ من المعاني والأمانيد** (طبعة ١٩٩٠).

الذهبي في التلخيص بذيل المستدرک: صحيح. (الحاكم ٤٠٦/١). **رواه ابن عبد البر** وقال هذا الحديث حجة على من أنكر الغرض للزكاة (ابن عبد البر ٤٧٢/١). **رواه الترمذي** في كتاب الزكاة (الترمذي ٣٥/٣). **رواه الدارمي** (باب في الغرض) ٧٤٢/٢. **رواه ابن حبان** في صحيحه، قال: قال أبو حاتم لهذا الخبر معنيان: أحدهما: أن يترك الثلث أو الربع من المشرق. والثاني: أن يترك ذلك من نفس المشرق قبل أن يعشر إذا كان ذلك حائطاً كبيراً يحتله. أي بستاناً كبيراً. (ابن حبان ١١٩/٥). **رواه البيهقي** في كتاب الزكاة باب (من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل هو نأمله وما يعري المساكين منها لا يخرص عليه. (البيهقي ١٢٣/٤) **رواه ابن خزيمة** وقال الأعظمي في الهامش: استأذنه صحيح (ابن خزيمة ٤/٤٢).

اليهودي: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن ادريس اليهودي ١٠٥١هـ
كتاب النفاذ عن متن الانتفاع (عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م/١٤٠٣هـ)
 اليهودي: أبو بكر احمد بن الحسين بن علي بن عبدالله ٤٥٨هـ، السنن الكبرى، (دار
 الفكر).

الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ٢٧٩هـ سنن الترمذي المسمى
الجامع الصحيح (دار الفكر بدون تاريخ).

الحاكم: أبو عبدالله الحاكم النيسابوري محمد بن عبدالله بن حمويه يعرف بأبي البيع
 ٤٠٥هـ المستدرك على الصحيحين وحيمة التقييد للمناظرة الدهية
 (دار المعرفة - بيروت بدون تاريخ).

الحطاب: محمد بن محمد بن عبدالرحمن الرعيثي ٩٥٤هـ مواهب البطل في شرح
مختصر خليل (دار الفكر) ٢٨٢/٢

الخرشي: محمد بن عبدالله الخرشي المالكي ١١٠١هـ الشرح الكبير على متن
خليل، الشرح الصغير على متن خليل على مختصر سيدي خليل
 (دار صادر - بيروت).

الدارمي: أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل التميمي الدارمي ٢٥٥هـ سنن
الدارمي (دار القلم - دمشق الطبعة الأولى ١٩٩١).

السوقتي: محمد بن احمد بن عرفه السوقتي ١٢٣٠هـ حاشية السوقتي على
الشرح الكبير.

الزيلي: عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلي ٧٤٢هـ تبين المعاني شرح
كنز الدقائق (دار المعرفة - بيروت، بدون تاريخ).

السرخسي: محمد بن احمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي ٤٨٢هـ البوط، دار
 المعرفة - بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

شحاته، حسين: **محاكمة الزكاة**، مكتبة الاعلام - القاهرة.

ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد ٥٤٢هـ، **عروة الاوحد بشرح**
صحيح الترمذي (دار الكتب العلمية - بيروت).

ابن قدامة: عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ١٢٠هـ **المغني** (جامعة الإمام محمد
 بن مسعود - الرياض).

ابن مفلح: أبو اسحق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح
 ٨٨٤هـ، **البدع في شرح المنيع** (الكتب الإسلامي - بيروت ١٩٨٠م).

محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح ابن مفلح الرامثي ٧٦٢هـ شمس الدين المقدسي
 أبو عبدالله، **النروع** (عالم الكتب - بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

ابن النجار: محمد بن احمد الفتحي الحنلي، **منتهى الارادات في جمع المنيع**
مع التفتيح والزيادات (عالم الكتب ١٨٩١).

ابن نجيم: زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بأبي نجيم ٩٧٠هـ **البحر الرائق**
شرح كنز الدقائق (دار المعرفة - بيروت).

ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبدالصمد كمال الدين ٨٦١هـ **شرح فتح القدير**
على الهداية (مصطفى الباني الحلبي - مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ).

١٩٧١م
 أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ (مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة
 الأولى ١٩٨٨م). السنن ١/٥٠٤

أبو زهرة: محمد احمد، **بحث في الزكاة**، مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة
 ١٩٧٢م.

أبو عبيد: القاسم بن سلام ٢٢٤هـ، **الأموال** (دار الفكر - القاهرة - الطبعة الثانية
 ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

البخاري: أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن اسماعيل بن ابراهيم ٢٥٦هـ **صحيح**

البخاري، **بغاية السعدى** (دار احياء الكتب العربية - مصر) بدون تاريخ.

النوري: يحيى بن شرف بن حسن ١١٧١هـ المجموع شرح المذهب طبعة دار الفكر
بيون تاريخ. وانظر من كتب المذهب (الرملي: نهاية المحتاج الى شرح المحتاج /
دار احياء التراث العربي - لبنان بيون تاريخ ٧٩/٢).

الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس احمد بن حمزه بن شهاب الدين الرملي
النفري المصري الانصاري، ابن حجر الهيثي، هوأني الشرواني وابن
تامم العبادي، على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، احمد بن حجر الهيثي
السعدي الانصاري (دار صادر، بيون تاريخ).

الانصاري: زكريا بن محمد بن زكريا الانصاري الشيخ زكريا حاشية الشيخ سليمان
الهميل على شرح المنهاج (دار الفكر بيون تاريخ) ٢/٢٤٨ حاشية قتيوبي
احمد بن احمد بن سلام شهاب الدين ١٠٦٩هـ وعميرة هو احمد
شهاب الدين البرلسي ٩٥٧ على منهاج الطالبين وبها مشة شرح
منهاج الطالبين (دار الفكر ٢/٢٠).

الهندي: علاء الدين علي اللقي بن حسام الدين الهندي، البرهان نوري، (مؤسسة
الرسالة ١٩٧٩).

الشربيني: محمد بن احمد الشربيني شمس الدين ١٩٧٧هـ مفتي المحتاج الى
معرفة معاني الفاظ المنهاج (دار الفكر ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م).

القرضاوي: يوسف هه الزكاة (مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ/
١٩٨٠م).

الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن احمد علماء الدين ٥٨٧هـ بدائع الصنائع (دار
الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

مالك: مالك بن أنس بن مالك الاصمعي الانصاري ١٧٩هـ الوطأ رواية يحيى بن
يحيى الليثي (دار النفائس - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

المرغيناني: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين ٥٩٢هـ المداية
شرح بداية البتدي (طبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة الطبعة الأولى
١٢٨٩هـ/١٩٧٩م).

مسلم: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ٢١١هـ صحيح مسلم (دار إحياء
التراث العربي بيون تاريخ).

مفتية: محمد جواد، فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال (دار العلم
للملايين، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٧م).

المصري: رفيق يونس، الزكاة والنظام الضريبي (تنوة الزكاة والتكافل الاجتماعية
الجميع العلمي الملكي ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تأملات في بعض قواعد الزكاة ووسائلها. (تنوة مالية النواة في صدى الإسلام
- جامعة اليرموك ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

النسائي: أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي النسائي ٢٠٣هـ سنن النسائي
بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السعدي (دار
المعرفة - بيروت الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).